الأمم المتحدة S/PV.8678

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٦٧٨

الأربعاء ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة كرافت	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيدة ديليو
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد أوغاريي
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد ياو شاوجون
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد الأحمد
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في ما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال (S/2019/867)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1939166 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال (S/2019/867)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2019/916، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/867، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، بولندا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. واعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٥٠٠ (٢٠١٩).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إن المسائل المتعلقة بسلامة الملاحة وحماية حياة الأشخاص على متن السفن، بمن فيهم أفراد أطقمها، تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للاتحاد الروسي. وفي هذا الصدد، أيدنا اعتماد المجلس للقرار ٢٥٠٠ (٢٠١٩) اليوم.

إن أنشطة القراصنة قبالة سواحل الصومال في حالة تراجع، وهذا بفضل الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي. إلا أن الهجمات لا تزال تُرتكب، مما يعني أنه ينبغي لكل من مجلس الأمن والدول الأعضاء إيلاء اهتمام جاد للمشكلة. وفي هذا السياق، نود أن نشدد على مدى أهمية مواصلة تنسيق جهود مكافحة القرصنة، بما في ذلك من خلال فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، الذي نؤيد الإبقاء عليه، حيث إنه قد أثبت فعاليته. وتواصل روسيا الإسهام في مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. فقواتنا البحرية تشارك في ضمان سلامة الملاحة البحرية في المناطق البحرية الضعيفة، بالتعاون الوثيق مع الأعضاء الآخرين في تحالف مكافحة القرصنة.

ونعتقد أنه من المهم أن نشير إلى الجهود التي تبذلها جميع الدول الأعضاء في التحالف، وفي هذا الصدد، نود أن نسترعي انتباه المجلس إلى رسالة وجهتها إيران في ٣ كانون الأول/ديسمبر إلى الأمين العام تسلط الضوء على الجهود التي يبذلها البلد لمكافحة القرصنة. ومن المعروف جيدا أنه في السنوات الأخيرة كان البحارة الإيرانيون في الأساطيل التجارية وأساطيل صيد الأسماك يستهدفون بشكل متكرر في هجمات القرصنة

وعمليات السطو. ومن الواضح تماما أن طهران تهتم بصورة أكبر من غيرها بتحقيق استقرار الحالة قبالة سواحل الصومال، وحماية مواطنيها، ومنع الاعتداءات الإجرامية. وفي هذا الصدد، من المؤسف عدم الاعتراف بمساهمة إيران في القرار لأسباب سياسية. ونحث مقدمي القرار، في المستقبل، على اتباع نهج موضوعي عند النظر في المساهمات الحقيقية لمختلف البلدان، بما في ذلك تلك الواقعة على طول الساحل الشمالي الغربي من المحيط الهندي، فضلا عن المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال مكافحة القرصنة البحرية.

السيد ياو شاوجون (الصين) (*تكلم بالصينية*): لقد اعتمد مجلس الأمن من فوره بالإجماع القرار ٢٥٠٠ (٢٠١٩)، بتجديد الأذونات الصادرة للدول والمنظمات الإقليمية التي تتعاون في مكافحة القراصنة الصوماليين، وهو ما ترحب به الصين.

لقد شهدنا في السنوات الأخيرة إحراز تقدم مطرد في الحالة في الصومال ومنطقة القرن الأفريقي. فغياب الهجمات الناجحة للقراصنة على السفن التجارية قبالة سواحل الصومال منذ آذار/مارس ٢٠١٧ يجسد بوضوح النتائج الباهرة التي حققتها حكومة الصومال الاتحادية، والأمم المتحدة، والمجتمع الدولي في مكافحة القرصنة. ومع ذلك، ينبغي الإشارة أيضا إلى أنه لا تزال هناك تحديات هائلة في الحالة السياسية والأمنية في منطقة القرن الأفريقي، وأن مسألة القرصنة لم يتم حلها بشكل جذري. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تعزيز التعاون، ولا سيما فيما يتعلق بمعالجة الأسباب الجذرية للقرصنة في الصومال.

وما برحت الصين تشارك بنشاط في جهود التعاون الدولي ضد القراصنة الصوماليين منذ عام ٢٠٠٨. واعتبارا من أيلول/سبتمبر، أرسلت الصين ٣٣ تشكيلا لحراسة أكثر من ٦٧٠٠ سفينة بهدف ضمان السلام الإقليمي وسلامة الطرق التجارية الدولية الهامة على نحو فعال. وستواصل الصين المشاركة بنشاط في العمليات ذات الصلة من أجل الاضطلاع بدور بناء في مكافحة القراصنة الصوماليين.

ونلاحظ أنه بالإضافة إلى البلدان المذكورة في القرار، شاركت إيران أيضا في عمليات الحراسة في خليج عدن والمياه الصومالية. وينبغي لمجلس الأمن أن يقر بإسهاماتها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*)/أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد يوسف (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أولا أن أعرب لكم، السيدة الرئيسة، عن ارتياح وفد الصومال لرؤية بلدكم يترأس مجلس الأمن لهذا الشهر. فالولايات المتحدة، التي نرجو لها كل النجاح ونتعهد بتعاوننا الكامل معها خلال فترة رئاستها، شريك رئيسي للصومال. وكذلك أود أن أهنئ وفد المملكة المتحدة على الطريقة المقتدرة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

يعرب الصومال عن عميق امتنانه لأعضاء مجلس الأمن على دعمهم القيم للصومال في جميع المجالات، بما في ذلك التصدي للقرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال. وقد أسفر الالتزام القوي للحكومة الصومالية والمجتمع الدولي عن انخفاض أعمال القرصنة بشكل كبير في السنوات الأخيرة. ولكن يجب النظر إلى القرصنة قبالة سواحل الصومال في سياق التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية التي تواجه بلدي في البر. وكما يشير آخر تقرير للأمين العام،

> ”لا تزال القرصنة قبالة سواحل الصومال مقموعة ولكن لم يتم القضاء عليها؛ ولن يتم القضاء عليها ما لم تُعالج الأسباب الجذرية للقرصنة، بما في ذلك الافتقار إلى سبل العيش البديلة وانعدام الأمن وضعف هياكل الحكم.“ (S/2019/867، الفقرة ٦٥).

وفي هذا الصدد، نطلب من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية مواصلة تقديم الدعم للحكومة الصومالية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة، مع الاستمرار في ممارسة الضغط المطلوب على مرتكبي أعمال القرصنة في البحر.

ووفقا لتقرير الأمين العام، فان القرصنة ليست سوي أحد التهديدات العديدة التي يتعرض لها الأمن البحري قبالة سواحل الصومال، وما زال استمرار الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في المنطقة الاقتصادية الخالصة للصومال يشكل مصدر قلق كبير. ونرحب بالاعتراف في القرار ٢٥٠٠ (٢٠١٩)، المتخذ للتو، بالعلاقة المعقدة بين الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والقرصنة وبحقيقة أن ظاهرة هذا النوع من الصيد في المنطقة الاقتصادية الخالصة للصومال تؤدي إلى خسارة الإيرادات ويمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المجتمعات المحلية الساحلية.

ونحث الدول الأعضاء، في ذلك الصدد، علي الالتزام باللوائح المحلية والدولية واتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان الامتثال ومنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم قبالة سواحل الصومال. وقد اتخذت الحكومة الصومالية عده خطوات لمواجهة خطر القرصنة، فضلا عن الأسباب الجذرية لهذا الصيد غير القانوني في الصومال، بما في ذلك عن طريق تعزيز الإطار القانوني والسياسي الوطني وبناء قدرات وحدة الشرطة البحرية والتنسيق بينها وبين جميع الولايات الاتحادية الأعضاء.

لا نزال نشعر بالقلق إزاء تجاوزات عمليات الملاحقة القضائية المتعلقة بالقرصنة التي تحدث خارج الصومال. فقد لاحظنا، في بعض الحالات، أنه لم تُوفر للمدعى عليهم من الأميين ترجمة فورية سليمة. وعلاوة على ذلك، طُلب من المدعى عليهم التخلي عن حقهم في الاستئناف، بتيسير من الأمم المتحدة. إن ذلك أمر غير دستوري في الصومال وفي الدولة الأجنبية التي تتولى المقاضاة في هذه الحالة. فليس لمحاكم الدولة الأجنبية التي تتولى المقاضاة ولا تتمتع الأمم المتحدة بأي ولاية قضائية على الصومال لإنفاذ مثل هذا الحكم.

وسنواصل العمل علي حماية مياهنا الإقليمية وأراضينا، ونرحب بتعاون الدول الأعضاء في مكافحه القرصنة، بما يتماشى مع القانون الوطني والدولي. وترحب الحكومة الصومالية بالإفراج عن الرهينة الإيراني الذي ظل محتجزا لمدة طويلة سالما في أيلول/سبتمبر، ولن ندخر جهدا لضمان الإفراج السريع عن الرهائن المتبقين.

ويتمثل تعليقي الأخير في التعبير عن الامتنان للأعضاء الخمسة غير الدائمين الذين انتهت مدة عضويتهم في المجلس والذين سيغادرون هذا الجهاز بنهاية الشهر – غينيا الاستوائية وكوت ديفوار والكويت وبيرو وبولندا – على إسهامهم وتعاونهم القيمين خلال مدة عضويتهم التي استمرت سنتين. وأود أن أعرب، بصفة خاصة، عن تقدير حكومة الصومال وشعبها لدولة الكويت الشقيقة، ليس على اضطلاعها بدور نشط في الحفاظ على السلام في الصومال فحسب، بل كذلك لكونها مساهمة وشريكة في تنمية البلد اجتماعيا واقتصاديا، وخاصة في مجال التعليم.

وأود كذلك أن أنتهز هذه الفرصة لأهنئ السفير منصور العتيبي وفريقه المتفاني وأن أشدد علي امتناننا العميق لهم علي العمل المثالي والنشط والفعال الذي أثمر إرادة سياسية خالصة لمساعدة ودعم حكومة الصومال وشعبها في الوقوف معا كدولة موحدة تقوم بوظائفها بشكل جيد.

(تكلم بالعربية)

شكرا لكم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٥.